المشاريع المائية التركية وأثرها على العلاقات العراقية – التركية

م.د. راجي يوسف محمود البياتي
جامعة الكتاب/كلية القانون والعلاقات الدولية
raji_mahmmood@yahoo.com

Turkish water projects and their impact on Iraqi - Turkish relations

Lectuere Dr. Raji Yousef Mahmoud Al Bayati
University of alkitab
College of Law and International Relations
raji_mahmmood@yahoo.com

المقـــدمـــة

إن المـاء والحيـاة لا يمكـن الفصـل بينهمـا، ومـن الحقـائق الثابتـه أن ٧٠% مـن كوكبنـا تغمـره الميـاه، إلا أن ٩٧.٥ فـي المئـة مـن هـذه الميـاه مالحـة، ومـا تتبقـى أي٢.٥ فـي المئـة ميـاه عذبـة، ومعظمهـا أمـا متجمـدة او متبخـرة فـي الجـو، أو موجـودة كرطوبـة فـي التربـة أو مسـتقرة فـي المكـامن الجوفيـة العميقـة كميـاه جوفيـة غيـر متاحـة للاسـتعمال البشـري، وتـرتبط حيـاة الشـعوب والـدول بالميـاه وجـودًا وعـدمًا وتطـورًا وحضـارة وثـروة وعلاقـات فيمـا بينهمـا، وبـالنظر للتوسـع الكبيـر فـي اسـتخدامات الميـاه للأغـراض الزراعيـة والصـناعية وأهميتهـا الحيويـة المتزايـدة فـي مجـالات الحيـاة الأساسـية، فلقـد بـات تأثيرهـا فـي السياسـة الوطنيـة للـدول واضـحًا جـدًا. ولكـون المـوارد المتجـددة فـي المنطقـة العربيـة تعتبـر محـدودة، بـل ونـادرة نسـبة للزيـادة السـكانية نسـبيًا، عـلاوة لكـون الميـاه العربيـة هـي فـي

معظمها مياه مشتركة مع دول في خارج المنطقة، لذا تمثل أزمة المياه في دجلة والفرات وصفًا نموذجيًا لأزمة المياه في الشرق الأوسط في نهاية القرن العشرين، فتركيا باعتبارها دولة المنبع تمتلك جغرافية متميزة واستراتيجية، كما لها سيطرة كاملة على النهرين في مواجهة دولتي سوريا والعراق، ويعتبر كل دجلة والفرات أنهارًا دولية وفقًا لأحكام القانون الدولي حيث أن حوضها يمر في أقاليم دول مختلفة. وكون هذه الدول تحاول بسط سيادتها في المياه، فأنه والحالة هذه يجمع المحللون على أن نهرا دجلة والفرات مميزًا للأنهار الدولية التي قد تكون مسببًا في قيام الحروب المستقبلية بسبب سوء توزيع مياهها. وقد احتل هذا الموضوع، أهمية كبيرة في مختلف اللقاءات والاجتماعات التي عقدت بين البلدأن الثلاثة في العقود الاخيرة. وبما أن تركيا رفضت تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالأنهار الدولية، وهو ما أدى إلى تحول قضية المياه من قضية للتعاون المشترك إلى قضية متنازع حولها. وما أن وقع العراق تحت الاحتلال الامريكي بعد ٢٠٠٣، الذي أثر فعلا في تطورات الموقف التركي خلال السنوات الماضية، خاصةً بعد زيادة المشاريع المائية المنجزة أو التي هي قيد الانشاء ومنها سد أليسو والمقرر البدأ بعملية الخزن الفعلية له في حزيران ٢٠١٨ وهو ما قد يعرض الملايين من العراقين لخطر التهجير بسبب ترك اراضيهم، بعد أن تصبح ألاراضي التي يعتمدون عليه أرض بور غير صالحة للزراعة وخاصة على نهر دجلة.

لذا تأتي هذه الدراسة لتوضح أهمية المشاريع المائية التركية وأثرها على العلاقات العراقية– التركية، وخاصة بعد أكمال سد اليسو، ومن خلال ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول

الموارد المائية في الشرق الأوسط ومدى الاحتياج لها:

مشكلة المياه في الشرق الأوسط كمشكلة نتجت عن تزايد الاحتياجات المائية نتيجة لنمو السكان وما يتبعه من زيادة في مشروعات التنمية المائية والخدمات والتصارع على الموارد المائية المتاحة مستقبلاً، وتنقسم الموارد المائية بصورة عامة إلى موارد مائية طبيعية (تقليدية)، وتشمل الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية، وموارد مائية اصطناعية (غير تقليدية) تشمل الصرف الصحي والصرف الزراعي وتحلية مياه البحر والاستمطار الصناعي[١].

أولا: الموارد الطبيعية للمياه:

الأمطار: يشكل الجفاف السمة الغالبة في معظم أنحاء الإقليم (الشرق الأوسط) الذي ينتمي إلى المناخ الصحراوي الحار بينما تسود أمطار البحر المتوسط الشتوية أجزاءه الشمالية، وفي أقصى الشمال على طول ساحل البحر المتوسط وبحر قزوين والبحر الأسود. وبالرغم من قلة الأمطار في معظم الإقليم فأنها تتفاوت كميتها من سنة لأخرى إلى درجة تزيد من صعوبة الاستفادة بمياهها، خاصة في المناطق الصحراوية التي قد تسود نوبات الجفاف لعدة سنوات ثم يعقبها أمطار غزيرة وسيول مدمرة[٢].

المياه السطحية: تتمثل الأنهار الرئيسية بالشرق الأوسط في نهر النيل أطول الأنهار العربية وأغزرها والفرات الذي ينبع من تركيا ويدخل سوريا فالعراق، ويصب في الخليج العربي كما يتلقى روافده من الدول الثلاث، ونهر دجلة الذي ينبع من تركيا ويدخل العراق بعد أن يمر بمسافة تقارب ٤٠كم في سوريا، ويلتقي بالفرات في العراق ليكونا شط العرب والذي يصب في نهايته بالخليج العربي. ويعتبر نهر الفرات أكبر نهر

١ – منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحريات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٣٩.

٢ – داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦.

في بلاد ما بين النهرين ويبلغ طوله ما يقارب ٢٩٤٠كم. منها ١١٧٦ في تركيا حيث منبعه من المنطقة الجبلية الواقعة شمال منطقة (أرضروم) التركية، التي يزيد ارتفاعها عن ثلاثة آلاف متر فوق سطح البحر، ويتكون النهر من التقاء نهران هما (فرات صو الشمالي) الذي تقع منابعه العليا في جبل (دوملو)، ونهر (مراد صو الجنوبي)، الذي تقع منابعه العليا في (جبل أصاغي). وعند الملتقى بنت تركيا أول سدودها عليه، ويبلغ طول نهر الفرات في سوريا حوالي (٦٠٤كم)، وفي العراق (١١٦٠كم) [١]، ويقدر متوسط إيراد النهر السنوي عند الحدود السورية التركية بحوالي (٣٠.٤) مليار م٣ ومن ناحية أخرى يبلغ معدل تصريف نهر الفرات عند بلدة (هيت العراقية) على الحدود السورية حوالي (١٣.٨) مليار م٣ سنويًا، وتمثل الأمطار والثلوج المتساقطة في الأطراف العليا من نهر الفرات أحد مصادر مياه هذا النهر.

المياه الجوفية: يعرف حوض المياه الجوفية بأنه طبقة أو عدة طبقات حاملة للمياه الجوفية، وهي تكوين طوبرغرافي أو تركيبي يسمح لها بتخزين المياه كما يسمح لهذه المياه بالحركة بحكم نفاذية الطبقات للحوض. فالمياه الجوفية تشبه المياه السطحية في كونها تتميز في كميتها تبعًا للتغير في كمية الأمطار التي تغذيها، وغالبًا لا تستفيد المياه الجوفية إلا بنسبة قليلة من مياه الأمطار التي يضيع جأنب كبير منها بالبحر أو الجريأن السريع، وتتوفر المياه الجوفية في المنطقة الممتدة ما بين نهر الفرات في الغرب وسفوح زاجروس في الشرق، وتشمل أحواض التصريف نهري دجلة والفرات روافدها، ولعل أهم الطبقات المائية الجوفية قاطبة هي الطبقة التي تمتد على شريط ضيق ١٠-٣٠ كم متاخم للحدود السورية التركية وينفجر منها نبع "رأس العين" وهو من أكبر الينابيع من حيث الغزارة، إذ يبلغ متوسط تخزينه ٤٠ متر مكعب/الثأنية، ويشكل المورد الرئيسي لنهر الخابور أحد روافد الفرات[٢]، وتتميز في ضفاف نهر

١ – مشاريع المياه التركية وأثرها في سورية والعراق، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، دراسات على الرابط: http://www.beirutme.com/?p=11244

٢ – الجمعية الدولية للمترجمين واللغوين العرب، على الرابط:

الفرات طبقة مائية تميز بمياهها العذبة ضمن الأراضي السورية وتعتبر هذه الطبقة ذات الأهمية الكبيرة يمكن استخدامها في الزراعة.

ثانياً: الاحتياجات المائية لكلٍ من تركيا والعراق:

تركيا: هي أغنى دول الشرق بمواردها المائية بما تتلقاه من أمطار غزيرة في معظم أنحاءها قد تصل إلى أكثر من ١٥٠٠ملم في الشمال على سواحل البحر الأسود، وتزيد لتصل إلى ٢٤٠٠ملم على المنحدرات الجبلية المطلة على البحرين الأسود والمتوسط، ويبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة في تركيا ١٩٥ مليار متر مكعب سنويًا منها ١٣٤ مليار م٣ من الموارد المتجددة، ولا تتعدى السحوبات التركية من المياه ٢١.٦ مليار م٣ سنويًا، وقدرت الاحتياجات التركية المائية بنحو ١٩.٥٠ مليار م٣ سنويًا عام ٢٠٠٠ من الموارد الوافدة المتجددة، يخصص ٤٢% من هذه المياه لتلبية الاحتياجات المتزايدة والصناعية بينما تستوعب الزراعة ٥٨% من هذه الموارد. ويبلغ متوسط الواردات المائية لنهر الفرات ٣١.٨ مليار م٣ سنويًا، أي ما يعادل ٩٩٦ م٣ / الثأنية وفق القياسات المائية في محطة قياس "بعيرجيك" على الحدود السورية – التركية – وتهتم تركيا بنهر الفرات نظرًا لقدرتها على استخدام مياهه في تنمية سهولها الجنوبية الشرقية المحاذية لشمال سوريا والتي يسكنها أغلبية كردية والتي تطالب بالأنفصال عن تركيا[1]. وتهدف تركيا من خلال مشاريعها الأروائية في المنطقة إلى الاستقلال الأمثل لتلك الموارد وزيادة الرقعة الزراعية لتصل ١.٧ مليار هكتار باتحاد مشروع (GAP)، ويبلغ متوسط الواردات المائية نهر دجلة ١.٨ مليار م٣ سنويًا في موقع قياسي (جزره التركي) على الحدود السورية التركية، ويصل إلى حوالي ٥٠ مليار م٣ سنويًا قبل مصبه في شط العرب في العراق، تروي تركيا حاليًا بمياه النهر

http://www.wata.cc/forums/showthread.php?48073

١ – راجي البياتي، الاحتلال اللامريكي للعراق، وأثره على العنصر البشري المشترك(التركمان) بين العراق وتركيا، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٧)، ص٦٤.

حوالي ٢٥٠ ألف هكتار وتخطط لري حوالي ٣٢٦ ألف هكتار أخرى في إطار تطوير منطقة جنوب شرق الأناضول[١].

العراق: يقع العراق في أقصى الشمال الشرقي من الوطن العربي وتتراوح الامطار فيه ما بين (٥٠ملم إلى ٨٠٠ملم)[٢]، ويبلغ إجمالي الموارد المائية في العراق بـ ١٠٦ مليار م٣ منها ٨٠ مليار م٣ يحملها نهري دجلة والفرات إضافة إلى المياه الجوفية، حيث يُشكّل حوضا نهري دجلة والفرات الموردين الرئيسيين للمياه في العراق وتعأني مياه نهر الفرات من تدهور نوعيتها وزيادة ملوحتها نتيجة للمشاريع المائية في دول أعالي النهر. فمنذ أن باشرت تركيا بمشروعها المتضمن إقامة ٢١ سدا و١٩ محطة كهرومائية على النهر والتي أنتهى العمل بها منذ العام ٢٠٠٥ ولاستصلاح اراضي تقدر١.٧مليون هكتار والتي دخلت حيز العمل في الوقت الحاضر والأنتاج، حيث أن المنشأت التركية ستؤثر على ١.٣مليون هكتار من الاراضي القابلة للزراعة من الاراضي العراقية والتي تقدر بنحو ٤٠%من أراضيه الصالحة للزراعة. كما توجد المياه الجوفية في خمس تكوينات رئيسية حاملة للمياه وفي الرواسب (الحديثة وتكوين بختياري وتكوين خارس الأعلى وتكوين الفرات الجبيري وتكوينات الوحام وأم الراخومة)، وتوجد في المرتفعات الجبلية وسفوح الجبال وبها إمكانيات كبرى من حيث كميات المياه ونوعيتها، ويبلغ إجمالي المياه والموارد المائية المُستغلة فعلاً في العراق ٤٢.٥٦ مليار م٣ سنويًا أغلبها مياه سطحية، ومن الجدير بالذكر أن نسبة الطلب ازدادت ٥% من عام ١٩٩٠ وفي عام ٢٠٠٠ حيث بالكاد تغطي الاحتياجات الحالية[٣]. وتمثل

---

١ – هينك دونكرس، ترجمة بيوار خنسي، الماء النفط الابيض، على الرابط:
http://www.gov.krd/a/print.aspx?l=14&smap=010000&a=2038

٢ – صابرين فوزي خلف، الأمطار والتبخر في العراق، الهيئة العامة للانواء الجوية والارصاد الزلزالي، وزارة النقل جمهورية العراق، على الرابط:
http://www.meteoseism.gov.iq/upload/upfile/ar/253.pdf

٣– داليا أسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦)، ص٦٢.

الاحتياجات المائية الوطنية بالدرجة الأولى في الأغراض الزراعية، وتبلغ المساحة القابلة للزراعة في العراق نحو ٣١ مليون هكتار، وهي تمثل نسبة قليلة من مساحة العراق الكلية، حيث احتاجت المساحة المروية في العراق عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٥ مليار م٣ من المياه. ويتوقع أن تحتاج عام ٢٠٤٥ إلى ٥٣.٣٣ مليار م٣، والطلب المنزلي على المياه في العراق، فهو مرتبط بنمو السكان وتوسع العمرأن وتحسن مستوى المعيشة. وقدر الطلب المنزلي للمياه في العراق بنحو ١.٨٢ مليار م٣ سنويًا في ٢٠٠٠ وسوف يرتفع ليصل إلى ٣.٤٦ مليار م٣ عام ٢٠١٥.

وفي ٢٠٠١/٥/١٥ أعلن العراق رسميًا أنه مقبل على مواجهة أزمة للمياه بسبب أنخفاض مستوى المياه في نهري دجلة والفرات وذكرت وزارة الزراعة في بيأن وزعته على وكالات الأنباء أن منسوب المياه في النهرين أنخفض إلى أكثر من مترين منذ شهرين وسوف يستمر في الأنخفاض في الأشهر القادمة والسنين التالية.

المبحث الثاني

المياه ونظم توزيعها في القانون الدولي وموقف كل من تركيا والعراق

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هل أن دجلة والفرات هما من الأنهار الدولية ؟ لذلك للإجابة عليه فأننا نجد أن تصريحات الساسة الأتراك يعتبرون أن الأنهار التركية أنهار وطنية ولا ينطبق عليها صفة الأنهار الدولية. وعلى سبيل المثال تصريح السيد سليمأن ديميرل ٦مايو ١٩٩٠ " أن لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات أية مشكلة دولية. ويجب أن يدرك الجميع أن لا نهر دجلة ولا نهر الفرات من الأنهار الدولية. فهما نهران تركيبان حتى النقطة الأخيرة التي يغادرأن فيها الإقليم التركي.

أولاً: القانون الدولي والأنهار:

- **النهر الوطني:** حسب الرأي الراجح في القانون الدولي هو النهر الذي يقع بأكمله

من منبعه إلى مصبه وكافة روافده داخل حدود إقليم دولة واحدة، وتكون سيطرة الدولة على النهر سيطرة تامة، ويخضع النهر لاختصاصها المطلق (سيادتها) أسوة بأي جزء آخر من إقليمها ما لم يكن هذا الاختصاص مقيدًا بمقتضى معاهدة أو اتفاقية دولية تتعلق مثلاً بالملاحة الدولية[١]. لذلك، فهو لا يثير أية مشكلة دولية كونه يُستخدَم فعلياً من قبل الدولة وحدها.

- **النهر الدولي:** فيقصد به النهر الذي يمر في إقليم أكثر من دولة واحدة حتى ولو كان اتصاله بإقليم دولة أخرى عن طريق رافد واحد من روافد متعددة، وسواء كان ذلك الرافد رافدًا أنمائيًا أم موزعًا. فالنهر الدولي نظام مائي يتكون من كل مجاري المياه والبحريات التي تكون فيما بينها حوضًا طبيعيًا واحدًا. لذلك فأنه تثير الأنهار الدولية مشكلة قانونية على جأنب كبير من الدقة والأهمية، فأن التقدم العلمي والفني قد فتح آفاقًا جديدة في مجالات استخدام الأنهار سببًا في غير شؤون الملاحة. حيث بدأت الدول إقامة مشروعات لاستغلال مياه الأنهار، منها ما يستهدف تخزين كميات كبيرة من هذه المياه لضمأن عدم ضياعها في البحر، ومنها ما يستهدف توليد الطاقة الكهربائية، فضلاً عن خدمات صناعية أخرى متعددة. وقد أدى ذلك إلى تعارض مصالح الدول الواقعة في حوض النهر الدولي وتزايد الحاجة إلى وضع تنظيم اتفاقي يقيم التوازن بين الدول المختلفة[٢]؛ ولذلك أصبحت هذه النظرة ضيقة لتصريف النهر الدولي بعد الحرب العالمية الثأنية عندما اتجهت الدول إلى تطوير استخدامها للأنهار الدولية في أغراض غير الملاحة فجاءت جماعة القانون الدولي في دورتها المنعقدة في هلنسكي ١٩٦٦

---

١ – دلال بحري، أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في أستقرار العلاقات المائية الدولية، دراسة حالة نهري دجلة والفرات، مجلة المستقبل العربي، دراسات على الرابط:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/dalal_bahri_%20Moustaqbal_%20Arabi_%20453%20FINAL.indd.pdf

٢ – صلاح الدين عامر، مقدمة بداية القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص٣٧٠– ص٣٧٤.

والتي أعدت خلالها " قواعد هلنسكي " المعروفة عن استخدام الأنهار في غير شؤون الملاحة بمفهوم جديد هو "حوض التصريف الدولي"، ولقد عرفته بأنه " منطقة جغرافية تمتد بين دولتين أو أكثر ويحدد النظام الهيدروجرافي مجال تغذيتها بما في ذلك المياه السطحية والجوفية التي تصب في مجمع مشترك " المادة الثأنية". وفي نفس الوقت هذا البيأن ورد عددًا من المبادئ التي تحكم مجاري المياه الدولية وذلك لاستخدامات أخرى خلاف الملاحة. وتنص " المادة الرابعة " من هذه القواعد الصادرة في ١٩٦٦ على أن "لكل دولة من دول الحوض الحق في أراضيها، في حصة معقولة ومنصفة من الاستخدام المفيد لمياه "حوض التصريف الدولي" وحددت عدة عوامل في كل حالة على حدة ومنها:

١- جغرافية الحوض وبالأخص امتداد نطاق التعددية الموجود في كل دولة من دول الحوض. وهيدرولوجيا الحوض وبالأخص الإسهام الهيدروجرافي لكل دولة من دول الحوض.

٢- الاستخدام السابق لكل دولة من دول الحوض (الحقوق المكتسبة) بما في ذلك استخدامها القائم. والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض.

٣- السكان المعتمدون على مياه الحوض في كل دولة. والتكاليف المقارنة لمختلف وسائل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة من دول الحوض. ومدى أمكانية توافر موارد مائية أخرى.

لذلك، فإن القانون الدولي للأنهار الدولية لم يتم الاحتكام به كأحد فروع القانون الدولي إلا حديثًا في أوائل القرن العشرين، عندما بدأت تنعقد العلاقات الدولية المتعلقة باستخدام مياه الأنهار الدولية.

ثانياً: المعاهدات والاتفاقيات المشتركة لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات:

الخصوصية والنسبية هي السمة التي تتميز بها الأنهار والمجاري المائية الدولية، وهذا يعني عدم إمكانية تطبيق وصياغة القواعد القانونية، بصورة واحدة أو

مطلقة على جميع الأنهار والمجاري المائية الدولية. ولا يعتبر ذلك عدم وجود قواعد أو مبادئ عامة مستند إليها أي تنظيم قانون بهذه المسألة، وهو ما استطاعت التوصل إليه لجنة القانون الدولي، وهي بصدد القيام بعملية تفتيش قانون الاستخدامات غير الملاحية للجمارك المائية الدولية. والجدير بالذكر فأن قرارات جماعية القانون الدولي المنظمة لقواعد هلنسكي وغيرها من القرارات الصادرة عن اللجأن القانونية، لهذا يحتل الجانب القانوني بين دول حوض نهري دجلة والفرات بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات بشأن المياه، وهي وفقًا للترتيب الزمني كالآتي:

(١) معاهدة لوزان (ديسمبر ١٩٢٠م): عقدت بين دولتي الأنتداب (فرنسا – بريطانيا) وتركيا، ونصت مادتها على وجوب دراسة أي مشروع تنفذه فرنسا لتنظيم الري في سوريا ويؤدي إلى نقص المياه في دجلة والفرات عند دخولها بلاد ما بين النهرين[١].

(٢) معاهدة أنقرة (أكتوبر ١٩٢١): عقدت بين فرنسا وتركيا وتشير إلى أنه يحق لمدينة حلب السورية أن تأخذ من مياه نهر الفرات لإشباع حاجات المنطقة وتؤكد المعاهدة على حق سوريا في نهر قونق[٢].

(٣) معاهدة الصلح – (لوزان يوليو ١٩٢٣): **والتي عقدت بين تركيا والحلفاء تقضي في المادة ١٠٩ منها ما يلي:**

" عند عدم وجود أحكام مخالفة بعقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على المصالح والحقوق المكتسبة لكل منها وذلك عندما يعتمد النظام المائي في دولة ما على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى. وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم".

(٤) معاهدة الصداقة بين فرنسا وتركيا (مايو ١٩٢٦): وتنص المادة (١٣) منها على تأكيد معاهدة أكتوبر ١٩٢١ حول حقوق سوريا في نهر " القونق " وحق حلب في

١- المصدر السابق، ص٧٤.

٢- حامد عبيد حداد، المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات الأهداف والنوايا، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، على الرابط:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=24996

الانتفاع بمياه نهر الفرات.

(٥) معاهدة الصداقة بين العراق وتركيا (مارس ١٩٤٦): تقضي بتنظيم أنتفاع مياه دجلة والفرات بين الدولتين، والاشتراك في اختيار مكان الأنشاءات التي تقام في تركيا، والتشاور ونقل المعلومات وأن تعلم تركيا العراق عن مشاريعها في بناء السدود، والالتزام بالاتفاق لخدمة معالم الطرفين[١].

(٦) المفاوضات الثلاثية والثنائية بين سوريا وتركيا والعراق (١٩٦٥-١٩٧١): جرت عدة مفاوضات بين العواصم الثلاث منذ ١٩٦٢ وهي سوريا والعراق (١٩٦٢-١٩٧٤)، سوريا وتركيا (١٩٦٢-١٩٧١) وثلاثية الأطراف (١٩٦٥-١٩٧١) للتوصل لاتفاق حول المياه المشتركة ولم تتوصل تلك المفاوضات إلى نتائج.

(٧) بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا (يناير ١٩٧١): **والتي تنص المادة الثالثة منه أن الطرفان اتفقا على ما يلي**[٢]:

أ- تجري السلطات التركية المختصة أثناء وضع لخزن المياه في سد كيبان جميع المشاورات التي تعتبر مقيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجة الطرف وتركيا من المياه، بما في ذلك متطلبات ملء خزان الحبأنية.

ب- يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية.

(٨) محضر اجتماع اللجنة العراقية والتركية للتعاون الاقتصادي والفني (ديسمبر

١- هادي عزيز علي، البروتوكول العراقي التركي لتنظيم جريان دجلة والفرات،٢٠ فبراير ٢٠١٨، على الرابط:

http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/1296-2018-02-20-18-28-58

٢- عبد اللطيف جمال رشيد ، شحة المياه- الاسباب والمعالجات،يوليو ٢٠٠٩، على الرابط:

http://latifrashid.iq/%D8%B4%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%AA/?lang=ar

١٩٨٠): موقع عليه في أنقرة بين العراق وتركيا والذي أنضمت إليه سوريا عام ١٩٨٣ نص الفصل الخامس محضر الاجتماع والخاص بالمياه على ما يلي "حول مسألة المياه اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة في المنطقة".

(٩) بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا لعام (١٩٨٧): نص البروتوكول أنه خلال فترة ملء خزان سد أتاتورك وحتى التوزيع النهائي لمياه الفرات بين البلدأن الثلاثة تعهد الجانب التركي بأن يوفر معدلاً سنويًا يزيد عن ٥٠٠م٣ / ثأنية عند الحدود التركية السورية.

(١٠) اتفاق سوريا والعراق (أبريل ١٩٩٠): اتفقت الدولتأن على أن تكون حصة العراق بموجب هذا الاتفاق ٥٨% من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية السورية، وحصة سوريا ٤٢% منها.

(١١) بروتوكول التعاون بين سوريا وتركيا لعام (١٩٩٣): نص هذا البروتوكول على أنه "تتعهد تركيا بوجوب على أن تقوم بجعل تدفق المياه من نهر الفرات وبمقدار ٥٠٠م٣ في الثأنية وإذا نقص هذا المعدل سوف تقوم تركيا بتعويضه في الشهر التالي".

لذلك، ومن دراسة هذه الاتفاقيات والمفاوضات الخاصة بنهري دجلة والفرات، فإنه لم تقم بتنظيم الأنتفاع بمياه الأنهار التي تجري في كل من تركيا وسوريا والعراق معًا تنظيمًا كاملاً.

ثالثاً: مصادر القانون الدولي لتقاسم المياه المشتركة(اتفاقية١٩٩٧):

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ مايو ١٩٩٧ الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية بأغلبية ١٠٣ دولة، واعتراض ثلاث دول (الصين – تركيا – بوروندي) وامتناع ٢٧ دولة من التصويت (من

بينها مصر – فرنسا – إثيوبيا)[1] ، لذلك تطلب الأمر ما يزيد على ربع قرن(١٩٧٠–١٩٩٧) حتى تمكنت الجمعية العامة للأمم المتحدة من إقرار المشروع الذي أعدته لجنة القانون الدولي. **وكانت أبرز ملامح الاتفاقية الجديدة**[2]:

- **أنها اتفاقية إطارية:** ما ميز هذه الاتفاقية عن الاتفاقيات السابقة أنها اتفاقية إطارية بمعنى أنها تضع إطارًا عامًا يتمثل في مجموعة مبادئ عامة رئيسية والأحكام المتعلقة بموضوع استخدام مياه الأنهار في غير شؤون الملاحة، بحيث يلزم أن يتم وضع اتفاقية جديدة بشأن نهر معين أو جزء منه، فحسب الاتفاقية الإطارية أن تضع القواعد العامة والأصول الكلية المتعلقة باستخدامات الأنهار في غير شؤون الملاحة والقواعد الأساسية التي يتم على مقتضاها أقتسام الموارد المائية للأنهار بوجهٍ عام. ثم تأتي من بعد اتفاقية خاصة لكل نهر من الأنهار يتم إبرامها بين الدول النهرية التي تقتسم مياهه فيما بينها، بحيث تنطلق من القواعد العامة والأصول الكلية التي تتضمن الاتفاقية الإطارية آخذة في الحسان الأوضاع الخاصة بالنهر من جميع النواحي.
- **علاقة الاتفاقية بالاتفاقيات السابقة أو اللاحقة:** كان موضوع وجوب إبرام اتفاقيات دولية لاحقة للاتفاقية الإطارية بشأن كل نهر من الأنهار هو من الموضوعات التي كانت محلاً للتسليم بوجهٍ عام، على أساس أن الأطراف في مثل هذه الاتفاقية المستقلة سوف تأخذ في الحسبان القواعد الواردة في الاتفاقية الإطارية الجديدة التي يُنظَر إليها بوصفها القانون العام للاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية.
- **نطاق تطبيق الاتفاقية:** لقد لاحظت لجنة القانون الدولي أن مفهوم "حوض النهر

١– طارق المجذوب، تأثير قضية المياه في العلاقات بين تركيا وجوارها العربي، مجموعة مؤلفين، تركيا والعرب، مرجع سابق ذكره، ص٤٢٤.

٢– اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية، وثائق الامم المتحدة، على الرابط: http://www.un.org/arabic/documents/GARes/51/A_RES_51_229.pdf

الدولي" لا يتلاءم مع الاستخدامات الحديثة لمياه الأنهار الدولية، فظهر في بادئ الأمر مفهوم "شبكة مجاري المياه الدولية" ثم استبعدته اللجنة في عام ١٩٨٧ واستمرت اللجنة في عملها للبحث عن تعريف محدد للنهر الدولي في أستقرت على استخدام مصطلح " المجرى المائي الدولي". وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية الإطارية على نطاق تطبيقها على النحو التالي[١]:

١- تطبيق الاتفاقية على استخدامات المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية وتدابير الحماية والصيأنة والإدارة المتصلة باستخدام هذه المجاري ومياهها.

٢- تطبيق هذه الاتفاقية على كافة الاستخدامات غير الملاحية للمجاري الدولية والتي تشمل الاستخدامات الزراعية والصناعية والاجتماعية والمحلية.

وأهم المبادئ القانونية التي تحكم اتفاقية الأمم المتحدة هي:

- مبدأ الاقتسام العادل والمُنصف: كان مبدأ الاقتسام العادل والمنصف لمياه الأنهار الدولية من الركائز الرئيسية للقانون الدولي في هذا المجال الذي حاولت جماعة القانون الدولي تقنينه فيما يُعرَف بقواعد هلسنكي لعام (١٩٦٦)، وجاء مشروع لجنة القانون الدولي (١٩٩٧) على مبدأ الاقتسام العادل للمياه وجعله المبدأ العام. **والتي نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على ما يلي:**

أ- تنتفع دول المجرى المائي كلٌ في إقليمه بالمجرى المائي بطريقة منصفة ومعقولة وبصورة خاصة تستخدم هذه الدول المجرى المائي الدولي وتنميته بغية الأنتفاع بصورة مثلى ومستدامة، والحصول على فائدة مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي.

ب- تشترك دول المجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة وتشمل هذه المشاركة حق استخدام المجرى وواجب التعاون في حمايته وتنميته على السواء.

١- المصدر السابق.

أما المادة السادسة من الاتفاقية فقد نصت على أن:

١- يتطلب الأنتفاع بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة مع أخذ جميع العوامل والظروف في الحسان، ومنها:

أ- العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية. والحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي.

ج- السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل دولة من دول المجرى المائي. ومدى آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائي في كل دولة من دول المجرى المائي.

هـ- مدى توافر بدائل ذات قيمة مماثلة لاستخدام معين مزمع أو قائم. وكيف يتم صيأنة الموارد المائية للمجرى المائي وحمايتها وتنميتها.

٢- عند تطبيق (المادة الخامسة) الخاصة بالاقتسام المنصف للمياه والفقرة (١) من هذه المادة فأنه وعند ظهور الحاجة يتم الدخول في مشاورات بروح التعاون بين الدول المعنية بالموضوع.

- **مبدأ الاستخدام البريء وغير الضار:** الاستخدام البريء والالتزام بعدم التسبب في الضرر للدول النهرية الأخرى يعتبر قيدًا عامًا وفقًا للقانون الدولي العرفي، كما أنه يعتبر قيدًا كابحًا لمبدأ الاقتسام المنصف للمياه وموازيًا، وجاء مشروع الاتفاقية الجديدة (١٩٩٧) فأحدث تطورًا مهمًا، حيث قدم الاستخدام المنصف للمياه على مبدأ عدم التسبب في الضرر كما تطور وصف الضرر من الضرر الملموس، التي استخدم وصف الضرر الجوهري، وهو ما كان يعطي رفعة لدول المنبع في التسبب في أضرار دول المصب والمجرى مادام الضرر لم يبلغ مرتبة الضرر الجوهري. وتنص المادة (٧) من الاتفاقية على أنه عند تقرير مبدأ الاقتسام المنصف على وجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية والتركيز على التزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة. ويندرج تحت مفهوم الاستعمال البري وغير الضار عدة تطبيقات:

١- لا يجوز لأي دولة يمر بها نهر دولي أن تتخذ أي تصرف للتأثير على حقوق ومصالح الدول النهرية الأخرى دون تشاور. كما لا يجوز لدولة أن تتخذ ترتيبات من شأنها الإضرار بالدول النهرية الأخرى دون تشاور أو اتفاق مسبق.

٢- يجب على كل دولة أن تحول دون تلويث مياه النهر. كما أن أي دولة تتخذ تصرف يخرج عن مبدأ الاستعمال البري لمياه النهر تتحمل المسئولية الدولية عن الأضرار التي ينجم عنها.

٣- ويعد استعمالاً غير بري أية تعسف في استعمال الحق.

- **مبدأ الالتزام بالتعاون والأخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها:** أنطوت الاتفاقية على ضرورة التعاون بين دول المجرى المائي الدولي (النهر الدولي ويتناول المعلومات على نحو منتظم). لذلك، فالمُلاحَظ أن الدول النهرية التي لم توقع على الاتفاقية ربما يرجع ذلك إلى كونها من دول المنبع والتي تفضل عدم التقيد بأي قيود تحول دون استخدامها المطلق لمياه النهر الذي ينبع من أراضيها وأنها تفضل عدم تقييد سيادتها المطلقة على النهر.

والتساؤل هنا يدور حول القيمة القانونية لهذه الاتفاقية التي تم الإعداد لها أكثر من ربع قرن، لذا يرى المحللون أن الاتفاقية هي محاولة لبلوغ نقطة التوازن بين مصالح دول المنبع ودول المصب ومحاولة لاستقطاب رضا الطرفين. ومن المؤكد أن الاتفاقية بحالتها تقدم مادة دسمة للدول النهرية التي تتشاطئ نهرًا من الأنهار الدولية كي تأتي لدى قيامها بصياغة اتفاقية خاصة في شأن نهر من الأنهار الدولية. وأن تُجرى عليها بعض التعديلات طبقًا لما يتناسب والظروف الخاصة بهذا النهر وهو ما يتوافق مع الطابع الإطاري لهذه الاتفاقية الذي يسمح للدول المختلفة بأن تقاض الطرف عن بعض ما لا ترضاه في الاتفاقية طبقًا لظروف كل نهر من الأنهار[١].

رابعاً: نهري دجلة والفرات ومركزهما القانوني في ضوء أحكام القانون الدولي: لنهري

١- صلاح الدين عامر، مرجع سابق ذكره.

دجلة والفرات هناك خصوصية خاصة بهما فالدول الثلاث تختلف رؤيتها حول تطبيق أحكام القانون الدولي وهي:

❖ **الموقف القانوني لتركيا:** فالموقف التركي واضح في هذا المجال أو الخصوص فهي ترى[١]:

أ- أن نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين وينطبق عليهما وصف المياه العابرة للحدود، وأن لتركيا حق السيادة على مياهها وأن المباحثات حول وضع النهرين يجب أن لا تتركز حول موضوع قسمة المياه وأنما على موضوع الاستخدام الأمثل.

ب- أن تطبيق مبدأ الاستخدام الأمثل بوجهة النظر التركية يتطلب القيام بدراسات فنية موسعة للتربة في البلدأن الثلاثة لتحديد أصناف التربة وتحديد أنواع المحاصيل الزراعية التي يتوجب زراعتها دون غيرها، وفي ضوء ذلك يتم تحديد الاحتياجات المائية.

ج- اعتبار دجلة والفرات حوض واحدًا معتبرة أن النهرين ينبعان من حوض واحد في تركيا ويلتقيأن في العراق مكونتين شط العرب، ويجريان هما المكونات لهذا الحوض.

ومن ذلك يترتب بعض الأمور:

١- حرية تركيا الكاملة في أنشاء السدود والمنشآت على نهري دجلة والفرات دونما اكتراث لحقوق كل من العراق وسوريا في هذه المياه والأضرار الكثيرة التي تتعرض لها من جراء ذلك.

٢- أنطلاقًا من القول أن مياه دجلة والفرات مياه تركية، فقد خططت تركيا لأنشاء ٢٢ سدًا على حوض دجلة والفرات.

٣- أن تربة الأراضي التركية أجود من أصناف ترب أراضي العراق وسوريا.

١- فؤاد قاسم الأمير، الموقف التركي من قضية مياه دجلة والفرات، على الرابط:
http://www.albadeeliraq.com/node/1007

وعليه فإن المياه يجب أن يتم الاستفادة منها في هذه التربة الجيدة بدلاً من الترب غير الجيدة، وعليه يجب أن تُعاد الاستفادة من المياه في تركيا أكثر من العراق وسوريا.

❖ **الموقف القانوني العراقي:**

لم يشكل موضوع استقلال مياه نهري دجلة والفرات مشكلة بين العراق وتركيا باعتبارهما دولتين متشاطئتين حيث يضمن البروتوكول رقم (١) الملحق بمعاهدة الصداقة، وحسن الجوار بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦[١]، ولكن مع قيام تركيا بوضع خططها لتنفيذ مشروعها العملاق المسمى (مشروع جنوب الأناضول- GAP) إضافة إلى الكيفية التي تعاملت بها تركيا مع الموضوع برمته وبما ينطوي على ذلك في عدم اكتراث للدول المتشاطئة معها، ومع هذا الموضوع الشائك والحيوي يمكن إيجاز مرتكزات الموقف العراقي بالنقاط التالية[٢]:

أ- أن نهري دجلة والفرات هما نهران دوليأن وفق القواعد والمبادئ القانونية الدولية المستقرة، ويترتب على ذلك أن تكون السيادة على مياه النهرين مشتركة بين الدول الثلاث.

ب- ضرورة التوصل إلى اتفاق ثلاثي يحدد الحصة المائية لكل بلد على أسس عادلة ومنصفة تقوم على قواعد القانون الدولي وما جرى عليه التعامل بين الدول في مجال استغلال مياه الأنهار الدولية إضافة إلى الأحكام القانونية المتعلقة بهذين النهرين.

ج- أن تحديد الحصص المائية يجب أن يوضع في الاعتبار الحقوق المكتسبة والحاجات الاجتماعية والاقتصادية، إذ لا يمكن أن نلغي تاريخ وحضارة امتدادها

١- هادي عزيز علي، البروتوكول العراقي التركي لتنظيم جريان دجلة والفرات، مصدر سابق ذكره.

٢- السدود التركية على نهري دجلة والفرات وتجاهل موقف العراق، على الرابط:

http://aliraqnews.com

آلاف السنين قامت ومازالت تقوم في وادي الرافدين (حضارة ما بين النهرين) مع كل ما يترتب على ذلك من حقوق تاريخية اجتماعية وثقافية واقتصادية.

د- ضرورة مراعاة قاعدة عدم الإضرار بالغير عند تنفيذ المشاريع الاروائية على النهرين.

هـ- قاعدة الاستخدام الأمثل للموارد المائية لا تعتبر بأي حال (كما هو المفهوم التركي لها) تحديد أصناف الترب وما يترتب عليها من تحديد نوعية المحاصيل الزراعية، وأن الاستشهاد إلى المفهوم التركي لهذه القاعدة من أنه أن يجعل تركيا تستحوذ على معظم مياه النهرين.

د- يرى العراق أن التفاهم بين البلدان الثلاث ووصولهما إلى اتفاق يحدد المجاري المائية من المياه المشتركة يمكن أن يكون عاملاً آخر يساعد في تقوية سبل التعاون البنّاء ويفتح آفاق جديدة من التعاون وحسن الجوار بين هذه الدول.

المبحث الثالث

المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات وتأثيرها على العراق

يعد وادي دجلة والفرات هو الوحيد في الشرق الأوسط الذي يوجد به فائض كبير في المياه، لكنه يشهد مشاكل محتملة من ناحية الجغرافيا السياسية نتيجة للتطورات الراهنة والمستقبلية، وقد تتصاعد التوترات أيضًا بسبب مشاريع الري الكثيف والمشاريع الكهرومائية التي يُجرى إعدادها ويغطي هذا الوادي منطقة تبلغ مساحتها ٤٤٠ ألف كم٢ تتضمن روافد سطحية ووديأن ومناطق مياه تحت سطحية، وكان العراق قد شهد اهتمامًا بمشاريع الري منذ العصور القديمة حيث كان العراق أول الدول المائية الثلاث التي تقيم مشروعًا كبيرًا وهو سدة قناطر الهندية الذي اكتمل في عام ١٩١٣[١].

١- حدث في مثل هذا اليوم: افتتاح سدة الهندية، جريدة المدى، العدد ٢٦٧٣ بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١١ على الرابط: http://almadapaper.net/Details/3994

وكذلك تمتلك سوريا– اقتصادًا متسارع النمو وكان الاعتماد بداية مُركّزًا على نهر العاصي، ثم تحول الاهتمام لنهر الفرات، حيث أن سد الثورة يقام على الفرات سواء كمشروع كهرومائي أو كمشروع للري، وكان يرمي إلى ري منطقة تتراوح مساهمتها بين ٢٠٠ و ٥٠٠ ألف هكتار، وهو الهدف الذي لم يتحقق إلى الأن. وكذلك تمتلك تركيا مشاريع تطوير لكلٍ من نهري دجلة والفرات رغم التركيز كان مسلطًا في البداية على نهر دجلة ثم اتجهت إلى أنشاء مشاريع تخزينية وكهرومائية وذلك عن طريق أنشاء السدود، وكان سد كيبان أول مشروع يتم اكتماله على نهر الفرات.

١– تركيا ومشاريعها الأروائية في حوض دجلة والفرات:

الفرات:ينبع من تركيا من هضبة ارمينيا على ارتفاع ٣٠٠٠م عن سطح البحر، حيث يتشكل من التقاء رافدين .. الشمالي منهما هو "فرات صو " والجنوبي هو " مراد صو " ويلتقي الرافدأن معاً ليتشكل نهر الفرات.

وكان البنك الدولي عند دراسته لحوض نهر الفرات عام ١٩٦٥ قد قدر المساحات التي تُروى من نهر الفرات بمقدار ١٥٣ ألف هكتار، وأنها تستهلك لذلك ١.٥ مليار م٣سنويًا من المياه، إلا أنه وفي عام ١٩٨٢ اتضح أن مجموع المساحات المروية في ذلك الوقت بلغ ٢٠٤ ألف هكتار بالنسبة للقطاع الحكومي، ويختلف الإيراد السنوي لنهر الفرات من سنة لأخرى حسب كمية الأمطار، ولكنه يدور حول متوسط مقداره ٢٨–٣٢ مليار م٣ سنويًا، ويشكل الفرات ٢٧.٤% من الموارد المائية السطحية لتركيا. أما بالنسبة **لأهم المشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات فهي:**

- سد كيبان ١٩٧٣: هو أول السدود التركية الكبيرة على نهر الفرات أقيم عند التقاء الرافدين الرئيسيين في "فرات صو ومراد صو"، بارتفاع ٢١١ متر وطاقة تخزينية مقدارها ٣٠.٧ مليار م٣ ويعد الهدف الرئيسي من أنجازه هو توليد طاقة كهربائية سعة ١٣٤٠ ميغاوات[١].

١– سد كيبان، على الرابط:

- سد قراقيا (١٩٨٦): يقع في الجنوب من كيبان على نهر الفرات بمسافة ٦٦كم، ويبلغ ارتفاعه ١٧٣ متر وهو ثأني أكبر سد في تركيا، قدرته التخزينية ٩.٥ مليار م٣، والهدف الرئيسي من أنشائه هو أيضًا الحصول على الطاقة الكهربائية، حيث يضم السد محطة كهرومائية بسعة ١٨٠٠ سعة كل منها ٣٠٠ ميغاوات. وقد وافق البنك الدولي على تمويل أنشاء السد بعد أن تأكد من قيام تركيا بإخطار كلٍ من سوريا والعراق بمشروعها، وقد تم ملء الخزان تدريجيًا وببطء تمشيًا مع تعهدات تركيا للبنك الدولي واستغرق ملئه من يونيو ١٩٨٦ إلى سبتمبر ١٩٨٨[١].
- سد أتاتورك (١٩٩٢): هو رابع أكبر سد في العالم وأكبر في تركيا، حيث بلغ طاقته التخزينية ٤٨.٥ مليار م٣ من المياه ويصل ارتفاعه إلى ١٧٩ متر وهو يبعد بمسافة ٢٠٠كم إلى الجنوب في سد قرقايا، وتفصله عن الحدود السورية ٦٥كم. وأهداف هذا السد متعددة تشمل الطاقة والري والتنمية الشاملة[٢]، ويقدر الخبراء أن المساحات الهائلة يديرها سد أتاتورك ستتمكن تركيا من التحول إلى دولة زراعية كبرى في المنطقة لما بالبحيرة من مياه تقدر بـ ٤٨.٥ مليار م٣ مما يضمن مياه منتظمة لدى خمس محافظات جنوب شرقي تركيا ذات المثول الاقتصادي المنخفض مقارنة بالغرب التركي.
- نفق أورفة: أنجزت المرحلة الأولى منه عام ١٩٩٤، وهو من المشاريع المهمة ضمن مشروع الـGAP ويعد أكبر نفق اروائي في العالم، حيث ينقل مياه بقوة الدفع، عبر نفقين متوازيين يبلغ طولهما ٢٦,٤كم إلى سهول أورفة وحرأن لإرواء

---

https://www.adwhit.com/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/%D8%B3%D8%AF-%D9%83%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%86-keban-Baraj%C4%B1/0210943

١- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة–روما،٢٠١١، الري في إقليم الشرق الاوسط بالارقام، استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة٢٠٠٨، تقرير رقم٣٤، ص٤٢٠-ص٢٢٦،على الرابط: http://www.fao.org/nr/water/aquastat/catalogues/wr34_arabic.pdf

٢- المصدر السابق.

مساحة تبلغ ١٤١٨٣٥هكتار، ويبلغ تصريفهما الأقصى ٣٢٨مترا مكعبًا في الثأنية.

- سد أليسو: هو من أهم المشاريع والسدود التي انجزتها تركيا على نهر دجلة، بسعة تخزينية تصل ألى ١٠.٤١٠مليارات م٣ وتوليد طاقة كهربائية مقدارها ١٢٠٠ميغاواط والطاقة الناتجة منه تبلغ٣٨٣٣كيلوواط/ساعة[١]، وهو الان قيد الأنجاز ويمكن البدأ بعملية الخزن فيه خلال الاشهر القليلة القادمة والتي بدأت فعلياً في شهر مايس٢٠١٨ وهو بذلك يكون المشروع أو السد الذي يؤثر بشكل سلبي على العراق كونه يقع على نهر دجلة وقريب جداً من الحدود السورية التركية والاقرب للحدود العراقية، وبذلك يعتبر أخر سد يمكن لتركيا القيام بأنجازه على هذا القرب من الحدود، أي أمكانية السيطرة على أخر متر مكعب من مياه نهر دجلة يمكن أن تدخل الاراضي السورية وبعدها للعراق، والجميع يعلم أن أية سنة جفاف تضرب العراق ستكون كارثية عليه بسبب عدم امكانية تعويض هذه الكميات من المياه والحاجة الماسة إليها لدى المدن العراقية التي يمر بها هذا النهر، وسوف يعمل مشروع سد إليسو الذي سيقام على نهر دجلة على تقليل واردات مياه النهر بنسبة ٦٠% بحيث ستنخفض كميات المياه من ٢٠ مليار م٣ إلى ٩ مليار م٣، الأمر الذي سينعكس بدوره على جميع السكان القاطنين على حوض النهر، حيث ستتأثر حياتهم كثيراً من جراء إقامة هذا المشروع ابتداءٍ من نمط معيشتهم وتوزيعهم الجغرافي مروراً بوضعهم الاقتصادي وصولاً في النهاية إلى حالتهم الصحية التي ستتردى كثيراً بفعل زيادة نسبة التلوث النهري الحاصلة في مياه الشرب. وتتجلى

١- ناجي علي حرج، المياه في العلاقات العربية – التركية، مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص٣٨٣.

أبـرز التـأثيرات التـي سـيخلفها بنـاء المشـروع التركـي علـى السـكان فـي العـراق بالآتي[١]:

١- التأثير على معيشة السكان وخاصة على جانبي النهر وعلى طوله، والسبب هو التصحر وزيادة الاراضي البور هناك.

٢- سوف تتوقف أغلب مشاريع الطاقة الكهرومائية بسبب تدني مستوى المياه في نهر دجلة وعدم وصوله للتربونيات المولدة للطاقة والتي تعتمد على مستوى ثابت من المياه المتدفقة لكي تعمل تلك المعدات.

٣- سيؤثر سلبا على نوعية المياه بحيث سوف يكون هناك تلوث واضح بحيث سيزيد معدل نسبة التلوث إلى مقدار ١٨٠٠ملغ/لتر من المياه وهو من المعدلات التي تعتبر خطرة جدا على الحياة البشرية[٢].

- **مشروع التنمية التركي (الغاب) وتأثيره على الامن الوطني:** يتكون مخطط الغاب من ثلاثة عشر مشروعًا من بينها ستة مشاريع على نهر دجلة وسبعة على الفرات، يشمل هذا المخطط ما لا يقل عن ٢١ سدًا لحجز المياه وتخزينها و١٩ محطة كهربائية، وأهم السدود من حيث الحجم وسعة التخزين هو سد "أتاتورك" باسم أبو تركيا الحديثة، وقد بدأ العمل فيه في ١٩٨٣ وتجرى عملية ملئه منذ ١٩٩٠، وهو سيخزن ٤٨.٧ مليار متر مكعب من الماء، ويتيح ري ٨٧٦ ألف هكتار، وبوسع السد أنتاج ٢.٤٠٠ ميغاوات في مرحلته الأولى[٣]، هذا المشروع المسمى الغاب الذي بادرت به أصلاً الهيئة الحكومية بالمنشآت المائية يكشف عن مبادرة ذات

---

١ - ريان ذنون العباسي، تأثير مشروع سد اليسو على سكان حوض دجلة في العراق، دنيا الوطن بتاريخ١٥/٧/٢٠٠٧، على الرابط:

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/07/15/96737.html

٢ علاء الامي: السد التركي العملاق"أليسو" ومخاطره المدمرة على العراق، على الرابط:

http://www.albadeeliraq.com/node/899

٣ – طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية(دراسة في دبلوماسية المياه)، (الرياض: اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٩)، ص٩٤.

أبعاد تتجاوز عمليات التنمية والتطوير وترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- السيطرة نهائيًا على مياه دجلة والفرات من خلال سلسلة من السدود والقنوات تمكنها من التحكم بالمتر المكعب تقريبًا في كميات الماء التي تم صرفها في الجزء الأسفل من النهرين.

٢- التخلص من مطالب الأكراد المتعلقة بالاستقلال الذاتي عن طريق التوصل إلى جغرافيا جديد لا تتلاءم مع أي نزعات أنفصالية.

٣- إيجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الأكراد والقواعد الخلفية لمقاتلي حزب العمال الكردستأني الذي يتواجد في أغلب الأحوال في الجأنب الآخر من الحدود الفاصلة بين تركيا والدولتين العربيتين (سوريا والعراق) وذلك بنقل الأكراد برضاهم أو عنوة بعيدًا عن الحدود. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي المساحة التي يشملها الري ١.٧ مليون هكتار من بينها مساحة ١.٠٨ مليون هكتار حول نهر الفرات و ٦٠٠ ألف هكتار حول نهر دجلة، وفي الوقت الراهن لا يتم في الواقع ري سوى ١٤٤٠ ألف هكتار[١].

ولما كانت المنظمات المالية الدولية قد رفضت المشاركة في المشروع قبل أن تُجري تركيا مفاوضات حول اتفاق بخصوص تقاسم مياه دجلة والفرات مع سوريا والعراق. وتوقيعه معهما، فأن الحكومة التركية تمول جأنبًا كبيرًا من أعمال المشروع وتطلب من المستثمرين الخاصين توفير البقية، ومع الأنتهاء من تنفيذ مشروع الغاب سينخفض التصريف السنوي لنهر الفرات من ٣٠ إلى ١٦ مليار متر مكعب من الماء في سوريا، ومن ١٦ إلى ٥ مليار متر مكعب في العراق[٢]، وسيعود بالطبع الجزء الأكبر من المياه التي ستستخدمها تركيا إلى مجرى النهر ولكنها ستكون محملة بكميات أكبر من الإملاح ومختلف المنتجات الكيماوية من مخصبات ومبيدات للحشرات

١- رعد خالد تخوج، مشاريع المياه التركية وأثرها على سوريا والعراق، مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط، على الرابط: http://www.beirutme.com/?p=11244

٢- تقارير دولية: جفاف نهري دجلة والفرات في العراق بحلول ٢٠٤٠، على الرابط: https://www.non14.net/5071

والأعشاب الطفيلية، ورغم الشكاوى والاحتجاجات والتهديدات لم تتمكن كل من سوريا والعراق الحيلولة دون مواصلة العمل على تنفيذ مشروع الغاب التركي، بل أنهما لم يتوصلا إلى اتفاق أو معاهدة لتقاسم مياه النهرين وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- غياب قانون دولي حول تقاسم الموارد المائية المشتركة وإدارتها.
- افتقاد التنسيق بين دمشق وبغداد اللتين لا تربطهما أية علاقة دبلوماسية قبل ٢٠٠٣.
- الحرب بين العراق وإيران التي فرضت على العراق إقامة علاقات طيبة مع تركيا، مما حال دون الرد بفاعلية ضد السياسة المائية التي أنتهجتها تركيا.
- عدم قدرة سوريا على الوقوف منفردة ضد تركيا، إلا أن سوريا تصدت لمشروعات الري التركية، عن طريق التشدد في مطلبين لها من تركيا وهما:

أ- استعادة لواء الاسكندرونة.

ب-تقاسم مياه الفرات.

٤- **العراق ومشاريعه الأروائية:** العراق يتشابه في اعتماده الكامل تقريبًا على الري والاستخدامات الأخرى على نهري دجلة والفرات مع دولة مصر العربية باعتمادها على نهر النيل، وذلك للطلب المتزايد على المياه نظرًا للتزايد السكاني فيه، وذلك من أجل طلب وتوفير الغذاء، لذلك يعد نهري دجلة والفرات هما المورد الرئيسأن للمياه في العراق، لذلك فإن النقص الحاصل في المياه والذي سببه كثرة المشاريع المقامة في أعالي هذين النهرين ومن كل من تركيا وسوريا فأن النقص الحاصل في المياه والتي تتناقص سنة بعد أخرى إضافة إلى تدهور نوعيتها، لذلك فأنه منذ القدم وسكان العراق يبذلون الجهود الكثيرة من أجل السيطرة على مياه دجلة والفرات، أما جهود الري الجديدة في القرن العشرين فتضمن مجموعة من السدود والقناطر والنواظم لرفع منسوب المياه في الارتقاء وتوزيعها على شبكة كبيرة من الجداول والقنوات والخزانات لمنع أخطار الفيضأنات، ومن هذه المشاريع:

- سدة " الكوت " على نهر دجلة سنة١٩٣٩ويعد السد من أطول سدود العراق حيث يتألف من ٥٦ بوابة وتعتبر من السدود المهمة في العراق لما لها من تأثير في خزن المياه. تعتبر سدة الكوت من أهم منشآت الري على نهر دجلة حيث تتحكم بتوزيعات المياه بين محافظات واسط وميسان وذي قار، وتؤمن إرواء مشاريع على نهر الغراف، ومشروع ري الدجيلة ومشاريع الدلمج والجهاد والبتاروبإنشاء السدة وناظم الغراف أمكن تأمين المياه لإرواء ما يقارب مليون وربع مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة والاستفادة من المشروع في تامين المياه لإرواء أراضي مشروع الدجيلة البالغ مساحته الكلية (٣٩٦) ألف دونم والذي أنجز عام ١٩٤٠[١].
- سد المنصورية الجبل الي يقع على نهر ديالى بالقرب من جبل حمرين تم الانتهاء منه سنة ١٩٤٠.
- سد دوكان: يقع على نهر الزاب الصغير ضمن محافظة السليمانية يقع على مسافة ٦٧ كيلومترا شمال غرب مدينة السليمانية وعلى بعد ١٠٠ كيلومتر من مدينة كركوك وهو سد خرساني مقوس نصف قطره ١٢٠ م وطول قمته ٣٦٠ م. بدأ إنشاء سد دوكان في سنة (١٩٥٤) في عهد (الملك فيصل) ملك العراق ، وأُنجز مشروع البناء سنة ١٩٥٩، والشركة المنفذة لعمل المشروع هي شركة (دوميز بالوت الفرنسية)، ارتفاع جدار السد (١١٦.٥) اما ارتفاعه عن مستوى سطح البحر تبلغ(٥١٦)مترا، ويبلغ طوله (٢٦٠)مترا، ويصل مخزون البحيرة من المياه (٦.٨)مليار متر مكعب، ويبلغ سمك الجدار في الأعلى(٢.٦)متر وفي القاعدة يبلغ سمكه(٥٤)مترا، وفي عام ١٩٧٠ تم تأسيس محطة كهرمائية لتوليد الطاقة من قبل شركة روسية يستخدم السد لخزن مياه الأمطار ويروي ما يقارب(١٥٠٠٠٠٠) فدان من الأراضي الزراعية في اربيل وكركوك والسليمانية

١- رفعة عبد الرزاق محمد، حدث في مثل هذا اليوم: افتتاح سد الكوت، جريدة المدى العدد٢٧٥٨بتاريخ٢٠١٣/٣/٢٥، على الرابط:http://almadapaper.net/Details/83009

وقضاء طوز خورماتو التابع لمحافظة صلاح الدين، وفضلا عن كونه ينتج (٤٠٠) ميكاواط من الطاقة الكهربائية بواسطة خمسة وحدات توربينية[١].

- سدة سامراء من مشاريع الري الكبرى التي أنجزت في العراق خلال العهد الملكي (مشروع سدة سامراء) الذي يعد أول مشروع من نوعه أرتكزت دعائمه في الشرق الاوسط . وكان يوم أفتتاحه في ٢ /نيسان/ ١٩٥٦.
- "خزان الثرثار" يعتبر مشروع إملاء وتحلية منخفض الثرثار، من أكبر مشاريع السيطرة والخزن المائي في العراق والشرق الأوسط، وربما العالم. فهذا المنخفض الأرضي الطبيعي، تصل طاقته التخزينية إلى ٨٣ مليار متر مكعب، وهي كمية هائلة تقترب من إيرادات دجلة والفرات معا لمدة عام كامل. بدقة أكثر نقول: إنَّ مجموع كميات الخزين المائي للمنشآت العراقية على نهر دجلة، بما فيها منخفض الثرثار، تصل إلى أكثر من ١١٤ مليار م٣، وهذه الكمية، تشكل ٢٣٧ % ، أي أكثر من الضعفين والثلث من معدل الإيراد السنوي لنهر دجلة فقط. أُنجز الناظم التابع لمنخفض الثرثار لتغذية البحيرة فيه سنة ١٩٥٦[٢].
- خزان سد الموصل (صدام) بالقرب من الموصل على نهر دجلة بسعة ١٢مليار م٣والذي تم الانتهاء منه ١٩٥٠ويقع الى الشمال من مدينة الموصل بحوالي ٤٠كم، ويعتبر اكبر السدود العراقية ورابع سد في الشرق الاوسط، ويصل طوله إلى ٣.٤ كم وارتفاعه١١٣متراً[٣]، وكان لسيطرة تنظيم الاسلامية (داعش) على السد الاثر الكبير والخوف من انهياره بسبب توقف عمليات الحقن الخاصة بالتربة الهشة التي شيد السد عليها والتي تتأكل عند زيادة الضغط المائي عليها وتحللها والذي سيكون مدمراً في حال انهياره والذي سوف يسبب غرق عدد من المدن العراقية ومنها مدينة الموصل

١- دوكان عين على السليمانية التي تمدها بالسحر والكهرباء والماء، جريدة المدى، العدد٢٨٣١بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٩، على الرابط: http://almadapaper.net/Details/88035

٢ – علاء اللامي، مشروع تحلية الثرثار سبقذ العراق، فلماذا إهماله؟، على الرابط: http://www.thawabitna1.com/Article/article17-01-12/7716.htm

٣ - سد الموصل"طوفان" يهدد حياة الملايين، على الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/2/5

وكذلك على طول مجرى النهر.

- سد القادسية إلى الشمال من مدينة حديثة بنحو ٧ كم لتنظيم نهر الفرات وتخزين ٦.٤ مليار م٣ من المياه، وكانت المياه المستخدمة في الفترة ١٩٤٠-١٩٤٩ تقدر بنحو ١٩ مليار م٣ سنويًا، ارتفعت في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٩ إلى نحو ٢٨ مليار م٣ سنويًا، ثم بدأت بالارتفاع في معدلات الاستخدام للمياه، ويصل متوسط استخدام المياه في الأراضي المروية إجمالي نحو ١٣٣م٣ / هكتار، وهذا الرقم أكبر من القدر اللازم لنمو النبات، وكنتيجة لهذا الاستخدام الفرط للمياه فأن ٦٠% من الأراضي العراقية الزراعية تعأني من مشكلة الملوحة، ولكن على هذا الاستخدام المفرط في المياه، فإنه ومن الصعوبة توفير المياه اللازمة للتوسع الزراعي ويأتي في مقدمة مشروعات الري التي تقدم العراق، وهناك العديد من المشاريع العراقية لأنشاء مجموعة من الخزانات والسدود، فهناك مشاريع أنشاء خمس خزانات على أنهار دجلة والفرات وروافدهما بسعة تخزينية ٥٢ مليون م٣ سنويًا. ويشعر العراق بقلق بالغ من المشروع التركي الضخم في جنوب شرق الأناضول الذي يتضمن أنشاء مشاريع للري ومشاريع كهرومائية يبلغ عددها ١٧ مشروعًا على أعالي دجلة والفرات، حيث أن هذا المشروع سيؤدي عند اكتماله إلى أنقاص إيراد العراق السنوي من مياه الفرات من ٣٠ مليار م٣ إلى ١١ مليار م٣. وتشير التقديرات أن الحد الأدنى لاحتياجات العراق من مياه الفرات يبلغ ١٣ مليار م٣.

ولقد تغيرت طبيعة الفرات بعد أن أكملت كل من سوريا وتركيا أنشاء سدي كبيأن والطبقة ثم سد أتاتورك التركي، ولقد أصبح المورد المائي للعراق يعتمد على تشغيل تلك السدود بدرجة رئيسية بعد أن خفت حدة الفيضأنات الكبيرة التي كانت تحدث في النهر، هذا ولا توجد روافد رئيسية تصب في نهر الفرات داخل العراق وعلى الرغم من أن الفرات لا يمد العراق سوى بـ ٣٨% من إجمالي الموارد المائية السطحية فقد أنشأ العراق منذ زمن بعيد مشروعات تعتمد زراعتها على مياه الأنهار. وبغض النظر من الآثار التدميرية الهائلة لحرب الخليج العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ثم حرب الخليج الثانية في (١٩٩٠-١٩٩١) والغزو الأنجلو أمريكي للعراق (٢٠٠٣) على البنية الأساسية العراقية.

الخاتمة

تم دراسة حالة نهري دجلة والفرات ولما لهما من خصوصية من حيث انهما يمران في ثلاث دول متجاورة من حيث دولة المنبع ودولتي المصب على أساس أن سوريا أيضا دولة مصب مشتركة مع العراق كل من دجلة والفرات وان كانت هي تعتبر دولة عبور لكلا النهرين. وخاصة نهر دجلة الذي لايزيد جريانه فيها بأكثر من ٤٠ كيلومتراً، الذي يعتبر الشريان الرئيسي والحيوي بالنسبة للعراق كون معظم المحافظات العراقية تعتمد عليه اعتماداً كليا من الناحية الحياتية كمياه للشرب أو الاستخدمات الزراعية والصناعية وأنتاج الطاقة الكهربائية. لذا فأن المشاريع التركية والسورية على دجلة والفرات آثارها المباشرة على مشكلة المياه في العراق نوجزها في:

- تستهلك المشاريع التركية والسورية حوالي ٢٦ مليار من إجمالي الموارد المائية لنهر الفرات وتبعًا لذلك ينخفض المورد المائي بنسبة تعادل ٢٥% من معدل المورد الحالي الواصل إلى العراق من مياه الفرات.
- من الآثار المباشرة لمشروعات التركية والسورية على الفرات تردي نوعية المياه وتلوثها، حيث تزداد ملوحتها بسبب نقص المورد المائي في النهر من جهة وبسبب استعمالات المياه من دول أعلى المجرى وما يصب فيه من على طول ١١١٧ كم في كل من تركيا ٤٤٢ كم وسوريا ٦٧٥ كم من مخلفات صناعية وغيرها، فالأراضي التي يمر بها النهر في سوريا ذات طبيعة جبسية، تلك كانت أهم الآثار المباشرة لأنخفاض الوارد المائي بالفرات عن حصة الشعب العراقي من المياه لتجدده وحرمأنهم من مصدر رزقهم ومعيشتهم وكانهم لا يكفيهم ما يعأنونه من ويلات الحروب.
- أما بالنسبة لسد آليسو والذي يعتبر الاخطر على العراق كونه الاقرب للحدود العراقية والذي سيعمل على حصر اخر متر مكعب من المياه التي تغذي نهر دجلة من الاراضي التركية والذي بينا ماله من تأثير في ورقة سابقة من البحث.

- لذا والحالة هذه فأن شح المياه وجفاف الانهر العراقية بسبب قطع المياه من قبل تركيا وايران والذي سيزيد من مائب المياه في العراق وخاصة من الناحية الزراعية، إذ سيكون العراق الاكبر والاوفر لكل من تركيا وايران بحيث سيزيد من استيراد المواد الغذائية والزراعية، بحيث سيكون عليه استيراد أكثر من ٧٠% من احتياجاته من الفواكه والخضر.

قطع المياه عن دجلة والفرات أو روافدهما من قبل تركيا وايران سيكون بداية النهاية لمهنة الفلاحة التي يعتمد عليها الشعب العراقي وبما يقارب ٣٠% منه والاعتماد عليها في مصادر رزقهم ومعيشتهم.علماً بأن أكثر المتضررين هم من المزارعين والفلاحين على ضفتي دجلة والفرات وخاصة في المنطقة والوسطى والجنوبية من العراق والتي تعتمد اعتمادا كليا فيها الزراعة على نهري دجلة والفرات.

المـلخـص:

إن المياه العربية هي في معظمها مياه مشتركة مع دول في خارج المنطقة، لذا تمثل أزمة المياه في دجلة والفرات وصفًا نموذجيًا لأزمة المياه في الشرق الأوسط في نهاية القرن العشرين، فتركيا باعتبارها دولة المنبع تمتلك جغرافية متميزة واستراتيجية، كما لها سيطرة كاملة على النهرين في مواجهة دولتي سوريا والعراق، ويعتبر كل دجلة والفرات أنهارًا دولية وفقًا لأحكام القانون الدولي حيث أن حوضها يمر في أقاليم دول مختلفة. وكون هذه الدول تحاول بسط سيادتهاعلى المياه، فأنه والحالة هذه يجمع المحللون على أن نهرا دجلة والفرات مميزًا للأنهار الدولية التي قد تكون مسببًا في قيام الحروب المستقبلية بسبب سوء توزيع مياهها. وقد احتل هذا الموضوع، أهمية كبيرة في مختلف اللقاءات والاجتماعات التي عقدت بين البلدان الثلاثة في العقود الاخيرة. وبما أن تركيا رفضت تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالأنهار الدولية، وهو ما أدى إلى تحول قضية المياه من قضية للتعاون المشترك إلى قضية متنازع حولها. فالمشاريع التركية تستهلك حوالي ٢٦ مليار من إجمالي الموارد المائية لنهر الفرات وتبعًا لذلك ينخفض المورد المائي بنسبة تعادل ٢٥% من معدل المورد الحالي الواصل إلى العراق من مياه الفرات. أما بالنسبة لسد آليسو والذي يعتبر الاخطر على العراق كونه الاقرب للحدود العراقية والذي سوف يعمل على حصر اخر متر مكعب من المياه التي تغذي نهر دجلة من الاراضي التركية. لذا والحالة هذه فأن شح المياه وجفاف الانهر العراقية بسبب قطع المياه من قبل تركيا وايران والذي سيزيد من قلة المياه في العراق وخاصة من الناحية الزراعية، إذ سيكون العراق السوق الاكبر والاوفر لكل من تركيا وايران بحيث سيزيد من استيراد المواد الغذائية والزراعية، بحيث سيكون عليه استيراد أكثر من ٧٠% من احتياجاته من الفواكه والخضر.

ABSTRACT :

The water crisis in the Tigris and Euphrates is typical of the water crisis in the Middle East at the end of the 20th century. Turkey as a state of origin has a distinct and strategic geography and has full control over the two rivers in the face of my country. Syria and Iraq, The Tigris and Euphrates are considered international rivers according to the provisions of international law, as their basin passes through the territories of different countries. And the fact that these countries are trying to extend its sovereignty over water, it is this situation brings together analysts that the Tigris and Euphrates rivers are characteristic of international rivers that may be causing future wars because of poor distribution of water. This theme has been of great importance in the various meetings and meetings held between the three countries in recent decades. As Turkey refused to implement the agreements on international rivers, the water issue has shifted from a cause of joint cooperation to a disputed issue. Turkish projects consume about 26 billion of the total water resources of the Euphrates River. Accordingly, the water resource is reduced by 25% of the current resource rate reaching Iraq from the Euphrates. As for the Ailso dam, which is considered the most dangerous to Iraq being the closest to the Iraqi border, which will work on another meter cubic meter of water that feeds the Tigris River from Turkish territory. Therefore, the shortage of water and drought of the Iraqi rivers because of water cuts by Turkey and Iran, which will increase the lack of water in Iraq, especially in terms of agriculture, as Iraq will be the largest market and the largest for both Turkey and Iran will increase the import of food and agricultural, More than 70% of its needs are fruits and vegetables.